بطاقة المشاركة في الملتقى الدولي المنظم من طرف كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة

بعنوان:

استمارة المشاركة

الاسم و اللقب :دوار جميلة

الوظيفة: أستاذة جامعية

الدرجة العلمية: أستاذة محاضرة-أ-

الجامعة: كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد البشير الابراهيمي-برج بوعريريج-

التخصص: دكتوراه في القانون الخاص تخصص قانون عقاري، فرع قانون التعمير

محور المداخلة: المحور الأول(الإطار المفاهيمي)

الهاتف: 07/70/72/33/51

البريد الالكتروني:lyndadouar@yahoo .fr

<u>عنوان المداخلة: الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر (الواقع و المأمول)</u>

الملخص:

أصبح التحول نحو الإدارة الالكترونية توجها عالميا يشجع على تبني نظم الخدمات الالكترونية، و التي من بينها الخدمة العمومية الالكترونية، حيث قدمت عدة دول مبادرات في تبني الإدارة الالكترونية و توجت بنجاح، كما عرفت دولا أخرى صعوبات و تحديات في هذا المجال، و الجزائر إحدى هذه الدول التي تتوجه نحو بناء الإدارة الالكترونية و النهوض بمستوى خدماتها العامة، لذا سنحاول في دراستنا إظهار مدى استعداد الجزائر لتحقيق مستوى من الفعالية من إصلاح الخدمة العمومية عن طريق تبنيها للإدارة الالكترونية.

الكلمات المفتاحية: الخدمة العمومية، الإدارة الالكترونية، الفعالية.

المداخلة:

تشهد الألفية الثالثة نموا متسارعا في المعطيات المعرفية والتقنية والمعلوماتية وانتشار شبكة الانترنت ومواقع الويب التجارية وغيرها على نحو واسع، إذ أدى ذلك إلى تغيير جذري في كيفية ممارسة المهام الإدارية والتنظيمية سواء على مستوى القطاع الحكومي أو على مستوى القطاع الخاص أو المختلط منها.

كما أدى هذا التطور إلى ضرورة إيجاد أطر تنظيمية وتشريعية تنبثق من الحقائق المتصلة بالثورة الالكترونية وواقعها وأهميتها ومشكلاتها، وعليه إن ملامح الإدارة الالكترونية بدأت تتبلور وقطعت أسسها النظرية

والتطبيقية شوطا أوليا في مختلف بقاع المعمورة وخاصة في الدول المتقدمة، كما أن جهودا حثيثة بذلت على نحو مضطرد من قبل الدول النامية، وانعكس ذلك على فرض تغييرات جوهرية في أسلوب العمل الإداري في منظماتها، ولا سيما تلك التحولات والتغييرات التي حولت العالم إلى مجتمع الكتروني صغير في إطار منظومة الاتصالات الحديثة وشيوع نقل البيانات و خدمات الانترنت والطاقات المختلفة ومعدات البث وغيرها[1].

لقد أخذت الإدارات العامة على مستوى الدولة و في كل تخصصاتها بالتكنولوجيا الحديثة نظرا لما توفره من خدمات غير مكلفة لتحقيق جميع أعمالها و أهدافها، مما ساعدها على تحسين الخدمات العمومية، و كذا علاقتها بالمواطن و جميع المتعاملين و الشركاء.

إن موضوع تحسين الخدمة العمومية أصبح من الاهتمامات الجوهرية للحكومات خاصة الحكومة الجزائرية التي ركزت و كثفت نشاطاتها و برامجها على تحقيق إصلاحات كبيرة على مستوى المؤسسات العمومية من خلال صرف أموال ضخمة لتجهيزها بمختلف المعدات الحديثة، و أيضا أموال لتغطية احتياجات التسيير، كما سنت الحكومة ترسانة من النصوص القانونية من شأنها أن تسهم في تطور المؤسسة العمومية ،و قد ساهمت هذه القوانين في رفع أداء الموظفين، مما يجعل الإدارات العمومية أكثر تجاوبا مع الموظفين[2].

و عليه تسعى الدولة الجزائرية جاهدة لإصلاح الإدارة العمومية لمواجهة التحولات الدولية وقوانين المنافسة العالمية ، في ظل انتشار ثورة إلكترونية في كل القطاعات تقابلها تحديات أمام زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني و الاقتصاد العالمي ، ما ألزمها" **أي الدولة'** العمل على رقمنة كل القطاعات الإدارية باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة والدقيقة[3].

إذن يعد إدخال تكنولوجيا المعلومات في تسيير الإدارات ثورة حقيقية في عالم الإدارة ، مفادها تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية، تعمل على حماية الكيان الإداري و الارتقاء بأدائه ، وتحقيق الاستخدام الأمثل للخدمات بسرعة ودقة عالية من خلال رقمنة كل القطاعات في كل الإدارات ، من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية وتمكين الإدارات من التخطيط بكفاءة للاستفادة من متطلبات العمل في وقت قصير[4].

---

[1]–سعد غالب ياسين: **الإدارة الالكترونية**، دار المناهج الرياض السعودية طبعة 2009ص59.

[2]– حماد مختار: **تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام و تطبيقاتها في الدول العربية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي و الإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر السنة الجامعية2013/2014ص 32..

[3]–حسين شنيتي: **واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الجزائر**،مجلة الباحث عدد09عام 2015ص77.

[4]–عبدالرزاق السالمي: **الإدارة الالكترونية**، دار وائل للنشر عمان الأردن طبعة 2008ص23.

و تمخض عن استعمال تكنولوجيا المعلومات في تسيير الإدارات العديد من المفاهيم الجديدة، منها التعليم الإلكتروني، الحكومة الإلكترونية ، الإدارة الإلكترونية ، التجارة الإلكترونية ، و أخيرا الاقتصاد الإلكتروني ، و هي مصطلحات و مفاهيم حديثة فرضت نفسها و فرضت تغييرا جذريا في ممارسة المهام الإدارية[5].

وعليه، سنحاول من خلال هذه المداخلة تحديد نطاق تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر من خلال تحديد مجالاتها،ثم الوقوف على معوقات تطبيق هذه الإدارة في الجزائر من خلال التساؤل التالي:

إلى أي مدى شكلت الإدارة الإلكترونية آلية محورية في إصلاح الخدمة العمومية في الجزائر؟

و ذلك في مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: أثر التحول نحو الخدمة العامة الالكترونية

على الرغم من تأخر تطبيقات الإدارة الالكترونية في الجزائر بالمقارنة مع التجارب العالمية و نظيراتها في الدول العربية ، إلا أن الخدمات المقدمة على قلتها بدأت آثارها تنعكس على المواطنين و قطاع الأعمال و مؤسسات الدولة، و فيما يلي بعض النتائج لاستخدامات الإدارة الالكترونية بالجزائر في المجالات المستهدفة.

المطلب الأول : بالنسبة للمواطن

من الركائز التي تقوم عليها الإدارة الالكترونية إتاحة الخدمات المقدمة للمواطنين و قطاع الأعمال في موقع واحد هو موقع الحكومة الرسمي بهدف تبسيط إجراءات الخدمة و تقريب الإدارة من المواطن، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم إطلاق البوابة الرسمية للمواطن في أوت 2010 تحت اسم **بوابة المواطن** http://www.elmouwatin.dzو التي تقوم وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال بالإشراف عليها[6].

و تتكون البوابة في طبعتها العربية و الفرنسية من محتوى متنوع مثل الدلائل و النصوص القانونية و الخدمات ، كما تنشر دوريا معلومات متعلقة بالإجراءات المتخذة و المعلن عنها من قبل السلطات العمومية، .و يشمل الموقع المتشكل من أبواب القوانين السارية و روابط مفيدة تسمح بالاطلاع على موقع واحد " elmouwatin.dz"حيث سيجد المتصفح كل المعلومات الضرورية ، إضافة إلى إمكانية تحميل استمارات رسمية[7] .

و المتصفح لهذه البوابة يجد أنها تقدم للمواطن مجموعة من الخدمات عن بعد منها [8]:

---

[5]–المرجع نفسه ص29.

[6]–خليفة حواش: **الإدارة الالكترونية، ودورها في تسهيل الخدمة العمومية في الجزائر**، مذكرة ماجستير كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الجلفة السنة الجامعية 2017/2016ص39.

[7]–محمد لمين مراكش: **الإدارة الالكترونية و أثرها على إصلاح الخدمة العمومية في الجزائر**، مجلة الباحث جامعة ورقلة عدد 07عام 2015 ص33.

[8]–نفس المرجع ص41.

– **الجريدة الرسمية** : تمكن هذه الخدمة المواطن من الاطلاع عن النصوص القانونية(قوانين ، مراسيم ، تعليمات ، قرارات، المنشورة في الجريدة الرسمية مع إمكانية تحميلها.

–**صحيفة السوابق العدلية** : تمكن هذه الخدمة المواطن من طلب صحيفة السوابق العدلية) بنقل المتصفح إلى موقع و زارة العدل.

– **مراجعة الحساب الجاري** : توفر هذه الخدمة إمكانية الاطلاع على رصيد الحساب الجاري عن طريق الرقم السري.

–**مسابقات الوظيف العمومي** : تمكن هذه الخدمة المتصفح من الاطلاع على جميع مسابقات الوظيف العمومي في الجزائر و شروطها .

–**الانترنت و الهاتف** : توفر هذه الخدمة للمتصفح إمكانية الاطلاع على فاتورة الهاتف الثابت والهاتف النقال موبيليس

كما توفر بوابة المواطن مجموعة من الخدمات كأخبار الفلاحة و السفاريات و المطارات و البنوك والتأمينات و المراكز الاستشفائية الجامعية و المؤسسات و الوزارات عن طريق تقديم المعلومات وروابط هامة للمؤسسات . كما تتوفر البوابة على شريط خاص بأحوال الطقس لبعض الولايات ، وخدمة استطلاع الرأي .

المطلب الثاني : بالنسبة لقطاع الأعمال

لقد أدى ظهور المجتمعات الالكترونية إلى ظهور الشركات الالكترونية e–business و التجارة الالكترونية e– commerce و اللتان حققتا مكاسب كبيرة في القطاع الخاص.

وتمكن الإدارة الالكترونية من خلال فضائها الرقمي المتعدد التخصصات مؤسسات الأعمال بمختلف أنواعها من الوصول إلى الأسواق المتعددة ، و جمع المعلومات الضرورية حولها ، و إمكانية القيام بالمقابل بعمليات الترويج و التوزيع و إبرام الصفقات و تحقيق المستحقات[9].

هذا و تعرف التجارة الالكترونية في الجزائر تأخرا واضحا حتى بالمقارنة مع بعض البلدان العربية التي قطعت شوطا مهما في هذا المجال . و الأسباب التي أدت إلى عدم انتشارها هي على النحو التالي[10]:

–ضعف البنية التحتية للانترنت و البطء في الخدمة المقدمة،

–عدم مواكبة المصارف الجزائرية للتطورات الحديثة فيما يخص وسائل الدفع الالكترونية يعرقل التجارة الالكترونية،

---

[9]–محمد عبد الحسين الطاسي: **التجارة الالكترونية**، دار الثقافة عمان الأردن طبعة 20013ص43.

[10]– سعيد مقدم: **واقع و مقتضيات تنمية الإدارة العمومية في الجزائر**، مجلة الإدارة، المجلد الثالث، العدد الثاني، الجزائر عام2014ص67.

-غياب التشريعات التنظيمية التي تنظم التجارة الالكترونية،

-غياب التوعية حول أهمية التجارة الالكترونية بالنسبة للأفراد و المؤسسات.

هذا ما يجعل المتعاملين يفقدون الحماس عندما تواجههم عوائق مثل نوعية الارتباط و نوعية الخدمة الهاتفية و سعر المكالمات ، و الاشتراك بالانترنت و الأكثر من هذا كله غياب نصوص تنظيمية حول التجارة الالكترونية في الجزائر .

فيما يتعلق بالتجارة الالكترونية قد لا ترد إحصائيات و أرقام دقيقة عن حجمها و نموها في الجزائر ، لكن ملامحها تظهر في بعض المواقع الالكترونية ، فعلى سبيل المثال نجد المواقع التالية[11]:

-**موقع واد كنيس** oued kniss.com الذي يقدم خدمات عديدة تتمثل في تصميم المواقع بأنواعها و استضافة أي موقع في خوادم قوية ، توفير فرص الإعلان المجاني لأي صنف من أنواع السلع و الخدمات ، كما يوفر مساحات اشهارية لمختلف الشركات و يتيح بعض الروابط للمؤسسات مثل الخطوط الجوية الجزا ئرية air algérie.dzو التي بدورها تقدم العديد من الخدمات لزبائنها .

-**موقع اشريلي echrily:** و هو موقع يضمن خدمة التسوق الالكتروني المباشر بتوصيل مختلف الحاجيات إلى المواطن داخل بيته ، و الذي بدأ خدمته النموذجية في ولاية الجزائر، إلى أن يتم تعميمه على مختلف ولايات الوطن ، الموقع يقوم على طريقة التواصل المباشر مع الزبائن عبر الانترنت، حيث يقوم بتوصيل طلباتهم من مختلف الحاجيات الغذائية و المنزلية عبر شبكة توزيع في جميع بلديات العاصمة.

في الجزائر، و رغم التأخر الحاصل في هذا المجال ، لابد من الإشارة إلى بعض المجهودات المتعددة التي تقوم بها نحو إدماج تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الاقتصاد ، من خلال مشروع cyber parc sidi Abdallahكقطب متخصص في دمج هذه التكنولوجيا في الاتصال و التبادل، و إن كانت أثاره على الاقتصاد محدودة ، فتكنولوجيا الإعلام و الاتصال لا تمثل سوى % 1 من الناتج المحلي الخام.

كما تجدر الإشارة إلى بعض المبادرات المهمة مثل مشاركة الجزائر في المستشفى الافتراضي الأورومتوسطي ، و انطلاق مشروع السداد الالكتروني ، ومن أهم الخدمات البنكية الالكترونية المقدمة ،بطاقة الخصم و بطاقات الائتمان و النقود الالكترونية و البطاقة الذكية و التي تعرف الانتشار الكبير لمرونة استعمالها[12].

المطلب الثالث : بالنسبة للمؤسسات العمومية

---

[11]- إبراهيم بختي: **الإنترنت في الجزائر** ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر عدد02 عام2013ص12.

[12]- بن عيشاوي أحمد : **أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال** ، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر ، العدد07 عام 2012ص88.

في إطار الإصلاحات الشاملة التي باشرتها الجزائر ، أخذت التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال حيزا كبيرا في اهتمامات الدولة حيث أدى ذلك إلى أتمتة العديد من المعلومات المتعلقة بمختلف الدوائر الحكومية عبر مواقع الويب، كما تم تنصيب شبكة حكومية داخلية intranet والتي اختصارها RIG و هي نظام شامل يتضمن مجموعة من الوسائل الحديثة للاتصال على مستوى الحكومات العالمية[13].

كما شرعت العديد من المؤسسات العمومية في التعاون من خلال الربط بشبكات الانترنت من خلال ما يلي:

فعلى مستوى قطاع العدالة ، منذ 2111 م تم تزويد قطاع العدالة بممول للدخول إلى عالم الانترنت ذات النوعية الرفيعة خاصة بقطاع العدالة(أرضية للانترنت) ISP تلبي الأهداف الخاصة بالإدارة و الهيئات القضائية و كل مؤسسة معينة ، تسمح له بإنشاء وبتسيير ذاتي لاتصالاتها الالكترونية و تعميم الوصول إلى المعلومة لكل موظفي العدالة . و في أواخر 2003 تم استحداث موقع الكتروني يرمي إلى إعطاء معلومات قانونية إلى كل الناس.

كما تم تطوير الانترنات INTRANET في قطاع العدالة و الموجه بالخصوص إلى الاتصال الداخلي بين موظفي العدالة و يساعد في العمل المشترك بين مختلف المصالح ، و التي تم تعميمها منذ 2014 م ، و في إطار التعاون مع اللجنة الأوربي،تم وضع شبكة قمر صناعي VSAT موازاة مع الشبكة الخطية ، كما تم انجاز شبكات اتصال عبر الساتل و تثبيتها على مستوى كافة الجهات القضائية و المؤسسات العقابية.

-أما بالنسبة لقطاع البريد، فقد عرف تطورا ملحوظا بعد إدخال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ،إذ تبين مدى تأثير تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على مركز الصكوك البريدية قبل و بعد إدخال التكنولوجيا.

كما أن استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال ساهم في تحسين تبادل المعلومات بين الهيئات ، باعتبار أن مركز الصكوك البريدية يتعامل مع قطاعات أخرى في إطار دفع الأجور ، كونه يحتوى على عدد لا بأس به من مراكز الدفع مقارنة مع المؤسسات البنكية ، وهو ما يجعل التحويل من مصالح القطاعات إلى مراكز الدفع يتم بصورة آلية و فورية ، بعدما كانت تتم في بضعة أيام أصبحت تتم خلال ساعات فقط بتكثيف عملية التحويل على عدة نهائيات[14].

-كما تدعمت مؤسسة الضمان الاجتماعي بشبكة انترنات و ربطت أداة تغذية جدول القيادة بهذه الشبكة ، كما أنها بادرت إلى عملية إعادة الترقيم للمشتركين و ذلك في إطار بناء قاعدة معطيات وطنية لهم ، بحيث أصبحت

---

[13]-نفس المرجع ص92.

[14]- محمد الأمين دراعو: ،**الإدارة الإلكترونية ودورها في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ،جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، السنة الجامعية2016/2015ص74.

لها مكتبة وطنية رقمية يمكن الاتصال بها من جميع وكالاتها و التأكد من المشتركين ، و يعتبر هذا الانجاز بمثابة دمج المعلومة في التسيير[15].

المبحث الثاني : معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر

حدد Ndou 2004 مجموعة من التحديات التي تواجه حكومات البلدان النامية في تنفيذ برنامج الحكومة الالكترونية تتعلق ب[16] :

–البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، قضايا السياسة العامة ، تنمية الموارد البشرية ،إدارة التغيير الإستراتيجية ، دور القيادة ، الشراكة و التعاون .

و قد حدد(الكبيسي) مجموعة من العقبات التي تواجه تنفيذ السياسة العامة :

–النقص في كفاءة الطاقات البشرية المؤهلة و القادرة على تنفيذ السياسات العامة و خاصة المشاريع الفنية عالية المستوى .

–القصور في تهيئة الأجواء النفسية أو البيئية الممهدة لتنفيذ السياسات ، و نقص حملات التوعية و التعبئة و إحداث التغيير، مما يؤدي إلى مقاومتها.

–قد لا يكون التوقيت الذي حدد للسياسة العامة ملائما أو ممكنا ، أو هناك مستجدات طارئة تحول دون إمكانية الالتزام بالتوقيت المحدد كسقف زمني لترجمة السياسات العامة.

–كثيرا ما يتم الاهتمام و التركيز على الإجراءات و على الشكليات أو على الوسائل التي تستخدم في تنفيذ السياسات العامة على حساب الوقت و الجهد الذي يخصص للعمليات أو الأهداف أو الغايات، فيتم إفراغ السياسات العامة من محتواها.

و المعوقات التي تواجه مشروع الإدارة الالكترونية في الجزائر لا تشذ عن هذه العقبات ، الأمر الذي يتطلب البحث عن الحلول لها داخل هذا الإطار.

لقد أقصى التقرير الأخير لمجموعة المرشدين العرب الجزائر في تقييمه و تحليله لمواقع الإدارة الالكترونية و هذا لعدم بروز أي مؤشرات على إحراز تقدم في مجال الإدارة الالكترونية ، كما يعرف مشروع الإدارة الالكترونية تأخرا ملحوظا في مجال تجهيز الأعوان الاقتصاديين و تطبيقات الجمهور الواسع و غياب المضمون ، رغم رصد ميزانية ضخمة من قبل الحكومة قدرت ب4 مليار دولار مابين**2013/2009**[17]

---

[15]–نفس المرجع ص83.

[16]– بن عيشاوي أحمد :المرجع السابق ص102.

17– حرز الله فؤاد حسن: **الحكومة الإلكترونية في الجزائر ،دراسة في إمكانية التطبيق**، مذكرة ماجستير كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة بسكرة السنة الجامعية2014/2013ص64.

و قد أبدى المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي تحفظاته بشأن مشروع الحكومة الرامي لربط الاقتصاد الوطني و كافة قطاعات النشاط الاجتماعي و الإداري بما يعرف بالجزائر الالكترونية لعام2013،وعدم تحقيق مشروع الإدارة الالكترونية لغاياته في الآجال المحددة يرجع إلى عدة معيقات ،و تتمثل في الأتي[18]:

المطلب الأول: المعوقات الإدارية

من بين المشاكل الرئيسية التي تعرقل سير مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر هو مشكل التنسيق بين مختلف الفاعلين من هيئات عمومية وخاصة ، فمشروع بهذا الحجم يتطلب تنسيقا على مستوى عال لدى السلطات العمومية التي تكون هي مركز و موقع القرار و السلطة ، و يستحيل على وزارة واحدة أن تأخذ على عاتقها مشروعا بهذا الحجم يمس كل القطاعات ، فالمشروع يتطلب إستراتجية واضحة المعالم و الآجال و إ دارة سياسية على مستوى عال.

تحدث المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي عن ما اسماه " عراقيل نفسية " تعيق الانتقال من النمط التقليدي في التواصل بين مؤسسات الدولة و ملحقاتها إلى النمط الرقمي ، و ذلك بناءا على معاينة ميدانية تؤكد عدم توفر الظروف المطلوبة لهذه التحولات في المجتمع الجزائري .

تتعلق العراقيل النفسية بقلة الوعي بأهمية مشروع الإدارة الالكترونية لدى القيادات الإدارية والموظفين الأمر الذي يؤدي إلى مقاومة التغيير و الذي يعتبر من المعيقات التي تواجه برنامج الإدارة الالكترونية بالجزائر ، حيث تأخذ القيادات الإدارية مواقف سلبية من المشاريع الجديدة ، و هذا ما يتطلب زيادة الوعي و التغيير التدريجي لتقوية فرص نجاح السياسة العامة في هذا المجال.

المطلب الثاني : المعوقات المادية

و تتعلق بالبنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال وعلى الخصوص شبكة الانترنت والهاتف باعتبارها من المتطلبات الأساسية للإدارة الالكترونية ، و رغم الجهود المبذولة في الجانب، إلا أن مشروع الإدارة الالكترونية في الجزائر يعاني من التأخر المسجل في هذا الميدان بسبب[19] :

– عجز قطاع البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم قنوات التواصل عبر الانترنت ،

– تأخر في استكمال البنية التحتية للاتصالات و تباينها من منطقة إلى أخرى ، و عليه فإن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية مع دول العالم المتقدم في هذا المجال،

---

[18]– بن أعراب محمد : **تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 19 ، ديسمبر2014 ص25.

[19]–نفس المرجع ص31.

– و من جهة أخرى هناك عقبة أخرى، تتمثل في التعاملات المالية الالكترونية التي لا تزال في بدايتها رغم مرور ثلاثة سنوات على شروع السلطات الجزائرية في تعميم التعاملات المالية الالكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية و التجارية ، إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة ، و على سبيل المثال أن فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين و كذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الالكتروني.

كما أن فشل مشاريع ضخمة راهنت عليها الحكومة لولوج مجتمع المعلومات و تعزيز استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال من خلال تعميم استعمال الحاسوب و الانترنت ، و على سبيل المثال لا الحصر فشل مشروع أسرتك " **حاسوب لكل عائلة** " بنسبة تصل إلى 41 بالمائة بالرغم من كل ما وفرت له الدولة من إمكانيات . فهو مشروع يحتاج إلى أرضية تقوم على تحضير المواطن لاكتساب ثقافة التعامل مع النظام الرقمي كما أن اهتمام الوزارة الوصية بالجانب المالي و التجاري دون تنظيم حملات توعية تعتمد على المجتمع المدني سّرع بفشل المشروع[20].

المطلب الرابع :معوقات تشريعية

و تتمثل هذه العقبة في محدودية الجانب التشريعي في الجزائر المتخصص في هذا المجال ،على غرار ما قامت به العديد من الدول، و غياب الإطار القانوني المنظم للمعلومات في الجزائر، يؤدي إلى العديد من الإشكاليات المتعلقة بتداول المعلومات و نوعية هذه المعلومات المتداولة و محتواها ، و كذلك حفظ المعلومات وخصوصا الشخصية منها و الجهات المخولة لها هذه الصلاحية ، و أيضا حالات و أوقات الاطلاع على هذه المعلومات و مكان حفظها . هذه الإشكاليات توجد في الإدارات العمومية، أين يتعلق الأمر بمعلومات الأشخاص كالاسم ، اللقب ، تاريخ الميلاد ، الإقامة[21]...

ومن العقبات الأخرى المرتبطة بالجانب القانوني ما يلي[22]:

–انعدام الثقة بإجراء المعاملات و السداد عبر الانترنت ، وعدم انتشار اعتماد التوقيع الالكتروني و مصداقية الوثائق التي يتم تبادلها عبر الانترنت لصعوبات ترتبط بالأمان و الخصوصية ،

–غياب الإطار التشريعي الدقيق الذي ينظم المعاملات الالكترونية في ظل انفتاح الأسواق و انتشار الانترنت.

---

[20]-ناجي عبد النور:**مشروع الحكومة الالكترونية بالجزائر،إلى أين وصل**، مجلة دفاتر السياسة والقانون عنبة ،العدد 01 ، جوان2014 ص98.

[21]- باري عبد اللطيف، عاشور عبد الكريم: **الحكومة الإلكترونية بين فرص النجاح ومعوقات التطبيق** مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد29 عام 2014ص32

[22]-المرجع نفسه ص41.

الخاتمة:

يعد مشروع الإدارة الالكترونية بالجزائر من أحدث المشاريع على المستوى الإقليمي ، و يعتبر من المشاريع الكبرى التي راهنت عليها الحكومة ، من خلال إحلال نظام الكتروني شامل في البلاد عن طريق بعث إستراتجية الجزائر الالكترونية 2013/2000 م ،و العمل على تعميم استخدام الانترنت و ترقية البحث و التطوير التكنولوجي، مما يسمح بدمج نظم المعلومات و تقنيات الاتصال في قطاع البريد و الاتصالات و البنوك و قطاع التعليم و التكوين و غيرها .

على الرغم من تأخر الجزائر في مجال تطبيق الإدارة الالكترونية ، إلا أن إعداد الإستراتجية ووضع بوابة الكترونية على شبكة الانترنت و تقديم بعض الخدمات للمواطنين ، كل هذه الجهود تعتبر انجازا ،سيعرف التطور بمرور الوقت بعد تجاوز العقبات التي تواجه البرنامج و يزول الغموض الذي يكتنفه لدى غالبية الجزائريين ، و هذا يتوقف على جهود السلطات في هذا المجال.

إن تجسيد برنامج الإدارة الالكترونية في الجزائر على ارض الواقع سوف يؤدي إلى تقريب الإدارة من المواطن وحصوله على خدماتها في أسرع وقت واقل جهد وتكلفة ولا سيما في المناطق المعزولة، كما يقلل من مظاهر الفساد الإداري بكل أشكاله ، و من اجل تجسيد الإدارة الالكترونية في الجزائر و جعلها في مستوى التجارب الناجحة على المستوى العربي و العالمي، واتضاح جميع المشاكل التي كانت سببا في عرقلة المشروع، مما يتطلب إعادة بعثه من جديد، والإسراع في إيجاد الحلول لها ، و التي رغم كثرتها و تفاقمها، فان إيجاد تسوية لها أمر ممكن في ظل توفر الإ رادة السياسية و تعاون جميع الأطراف الرسمية و غير الرسمية.

وبالرغم من أن المشرع الجزائري اجتهد في سن العديد من القوانين التي تضبط سير عمل الإدارة الالكترونية فيما يتعلق بالتصديق الالكتروني و التوقيع الالكتروني والجريمة الالكترونية وغيرها ، ما زالت فئات كبيرة من المواطنين و قطاع الأعمال تعتمد على المعاملات التقليدية ، مايعني انعدام عامل الثقة ، مما يتطلب المزيد من التشريعات التي تحمي المعاملات الالكترونية و التي تؤسس لمشروع الإدارة الالكترونية ، و من جانب آخر تكثيف حملات التوعية في هذا المجال.